Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 10, Issue 5 (2026) • P: 17 - 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

From Mobility to Urbanism:
An Ontological Sequential Model of the Formation of Urban Systems with an Explanatory Application to the Saudi Case

Prof. Ahmed Jarallah Al-Jarallah
College of Architecture and Planning | Imam Abdulrahman bin Faisal University | KSA

Received: 01/03/2026
Revised: 14/03/2026
Accepted: 30/03/2026
Published: 30/05/2026

* Corresponding author: pro_ajj@hotmail.com

Citation: Al-Jarallah, A. J. (2026). From mobility to urbanism: An ontological sequential model of the formation of urban systems with an explanatory application to the Saudi case. *Journal of Humanities & Social Sciences, 10*(5), 1 – 17. https://doi.org/10.26389/AJSRP.A030326

2026 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Urban theory suffers from an epistemological limitation rooted in its assumption of territorial stability as a starting point for analysis, leading to the neglect of the foundational stage in which spatial systems transition from mobility to territorial anchoring. This study aims to reconceptualize the structural foundations of urban theory by developing a sequential ontological model that explains urban formation through four interrelated stages: mobility, territorial anchoring, hierarchical differentiation, and network integration.

The study adopts a conceptual–theoretical, descriptive–analytical approach, supported by a documentary analysis of the Saudi case as an illustrative application. Empirical indicators show that the urban population in Saudi Arabia exceeded 86% in 2023, with more than 20,000 villages and settlements recorded since the early 2000s, reflecting a structural transition from mobility-based systems to territorial anchoring.

The findings demonstrate that mobility constitutes a distinct spatial order, and that territorial anchoring represents the key structural turning point enabling hierarchical differentiation and network integration. The results further indicate that urban transformation may emerge from the reorganization of the relationship between population and territory, rather than from industrialization alone.

The study contributes to urban theory by repositioning mobility as an analytical starting point and by offering a conceptual framework applicable to non-Western contexts, thereby enhancing the potential for comparative urban analysis.

Keywords: Urban theory; mobility; territorial anchoring; hierarchical differentiation; network integration.

من الحركية إلى العمران:
نموذج تتابعي أنطولوجي لتشكل النظم الحضرية مع تطبيق توضيحي على الحالة السعودية

الأستاذ الدكتور/ أحمد جارالله الجارالله
كلية العمارة والتخطيط | جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تعاني النظرية الحضرية من قصور إبستمولوجي يتمثل في افتراض الاستقرار الإقليمي كنقطة بداية للتحليل، مما يؤدي إلى إغفال المرحلة التأسيسية للتحول من الحركية إلى الترسخ المكاني. يهدف هذا البحث إلى تطوير نموذج تتابعي أنطولوجي يفسر تشكل العمران عبر أربع مراحل مترابطة: الحركية، فالترسخ الإقليمي، فالتميّز الهرمي، ثم التكامل الشبكي.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي–تحليلي ذي طبيعة مفاهيمية، مدعوم بتحليل الحالة السعودية بوصفها تطبيقًا توضيحيًا. وتشير البيانات إلى أن نسبة السكان الحضريين في المملكة تجاوزت 86% عام 2023، مع انتشار أكثر من 20,000 تجمع سكاني.

أظهرت النتائج أن الترسخ الإقليمي يمثل المفصل البنيوي الذي يسبق التمايز الحضري، وأن التحول العمراني قد ينشأ من إعادة تنظيم العلاقة بين السكان والإقليم، وليس من التصنيع فقط.

تسهم الدراسة في إعادة تأطير النظرية الحضرية من خلال إدراج الحركية كنقطة بداية تحليلية، وتقديم إطار تفسيري قابل للتطبيق في السياقات غير الغربية.

الكلمات المفتاحية: النظرية الحضرية؛ الحركية؛ الترسّخ الإقليمي؛ التمايز الهرمي؛ التكامل الشبكي.

المقدمة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تعيد النظر في نقطة البداية التي تنطلق منها النظرية الحضرية، عبر مساءلة افتراض الاستقرار الإقليمي بوصفه شرطًا مسبقًا للتحليل، وهو افتراض أدى إلى إغفال مراحل تأسيسية في تشكل العمران.

تبدأ غالبية الأدبيات في النظرية الحضرية من افتراض ضمني مفاده تحقق الاستقرار الإقليمي بوصفه شرطًا سابقًا للتحليل، سواء في صورة مدينة مؤسسية قائمة، أو نظام هرمي متمايز، أو شبكة حضرية مترابطة. وقد سمح هذا الافتراض بتطوير أدوات تحليلية متقدمة لفهم التمايز الحضري، والكثافة، والتكامل الشبكي، إلا أنه في الوقت ذاته أدى إلى إغفال المرحلة التأسيسية التي تسبق نشوء هذه الأنماط، وهي المرحلة التي يتحول فيها الإقليم من نظام قائم على الحركية إلى نظام قائم على الارتكاز المكاني.

تكمن الإشكالية هنا في أن النظرية الحضرية، في صيغتها الكلاسيكية والمعاصرة على حد سواء، تبدأ تحليلها بعد تحقق التحول البنيوي الحاسم بالفعل، أي بعد استقرار المستوطنات وتبلور المركزيات المؤسسية. ونتيجة لذلك، يتم التعامل مع أنماط الحركية بوصفها حالات "ما قبل حضرية"، أو بوصفها غيابًا للنظام، بدل النظر إليها كنمط مكاني قائم بذاته يحمل منطقًا تنظيميًا مختلفًا. ويترتب على ذلك قصور إبستمولوجي يتمثل في غياب تفسير واضح لكيفية نشوء الاستقرار ذاته بوصفه لحظة تأسيسية في تشكل العمران.

وعلى الرغم من الإسهامات المهمة التي قدمتها السوسيولوجيا، وهو ما يؤدي إلى فجوة تفسيرية تتعلق بعدم وضوح الكيفية التي يصبح بها الإقليم قابلًا للارتكاز المؤسسي، قبل نشوء التمايز الحضري.

الحضرية الكلاسيكية (Weber؛ Wirth؛ Durkheim) في تفسير التمايز المؤسسي داخل المدن، وكذلك التحولات التي طرحتها الأدبيات المعاصرة حول الشبكات الحضرية والتكامل الإقليمي (Castells؛ Scott)، فإن هذه المقاربات ظلت، في مجملها، تعمل ضمن إطار يفترض تحقق الارتكاز الإقليمي مسبقًا. وبالمثل، أسهم الفكر الجغرافي العربي، ولا سيما أعمال جمال حمدان، في إبراز العلاقة البنيوية بين الإنسان والمكان، إلا أن هذه الرؤى لم تُصغ في إطار تتابعي يفسر الانتقال من الحركية إلى الاستقرار بوصفه عملية بنيوية متدرجة.

في المقابل، تشير التحولات الحضرية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى مسارات تطور لا تنسجم بالكامل مع النماذج الغربية التقليدية، حيث تُظهر هذه السياقات أن الترسخ الإقليمي قد سبق في كثير من الأحيان عمليات التصنيع والتكامل الشبكي، وأن التحول الحضري يمكن أن ينشأ من إعادة تنظيم العلاقة بين السكان والإقليم، لا من التوسع الصناعي وحده. وتبرز تجربة الهجر في المملكة العربية السعودية بوصفها مثالًا دالًا على هذا التحول، حيث أسهمت في نشر شبكة من العقد المستقرة التي مهدت لاحقًا لتشكل بنية هرمية ثم تكامل شبكي.

انطلاقًا مما سبق، تتمثل مشكلة البحث في القصور الإبستمولوجي في النظرية الحضرية الناتج عن افتراض الاستقرار الإقليمي كنقطة بداية للتحليل، وما يترتب عليه من إغفال المرحلة التأسيسية التي يتم فيها الانتقال من الحركية إلى الترسّخ المكاني، وهو ما يحد من القدرة على تفسير نشوء البنى الحضرية في سياقات تاريخية مختلفة.

وبناءً عليه، يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال التالي:

كيف يمكن إعادة تفسير تشكل العمران من خلال نموذج تتابعي أنطولوجي يبدأ بالحركية بوصفها خط الأساس التحليلي، وينتهي بالتكامل الشبكي؟

ويهدف البحث إلى إعادة تأطير الأسس الهيكلية للنظرية الحضرية عبر اقتراح نموذج دلالي–أنطولوجي يفسر تشكل العمران بوصفه عملية تتابعية تمر بأربع مراحل مترابطة: الحركية، فالترسخ الإقليمي، فالتميّز الهرمي، ثم التكامل الشبكي. ومن خلال هذا النموذج التتابعي الأنطولوجي، يعاد تموضع الحركية من هامش تفسيري إلى نقطة بداية تحليلية، كما يعاد ترتيب العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ والعمران ضمن تسلسل بنيوي متدرج.

ولا يهدف هذا الطرح إلى تقويض الإسهامات النظرية القائمة، بل إلى توسيع نطاقها التفسيري عبر إدراج المرحلة التي تسبق الاستقرار ضمن التحليل، بما يتيح قراءة أكثر شمولًا للتحولات الحضرية في السياقات العربية والخليجية، ويعزز إمكانات التحليل المقارن في الدراسات الحضرية.

وبذلك، يسعى هذا البحث إلى تقديم نموذج تتابعي أنطولوجي تفسيري يعيد ترتيب التسلسل البنيوي لتشكل العمران، من خلال إدراج مرحلة الحركية ضمن التحليل، بوصفها نقطة بداية لا يمكن تجاوزها في فهم التحولات الحضرية.

الدراسات السابقة

تشكلت النظرية الحضرية تاريخيًا ضمن إطار تحليلي ينطلق من فرضية الاستقرار الإقليمي بوصفه شرطًا سابقًا لظهور العمران، وهو ما يتضح بجلاء في أعمال السوسيولوجيا الكلاسيكية التي عرّفت المدينة باعتبارها مركزية مؤسسية قائمة داخل نطاق مكاني محدد. فقد ركّز Max Weber على المدينة بوصفها وحدة حكم ذات طابع قانوني–إداري، في حين تناول Louis Wirth العمران من خلال الكثافة السكانية

والتغاير الاجتماعي، وربط Émile Durkheim التمايز الحضري بتقسيم العمل والتحول البنيوي في المجتمعات الحديثة. ورغم أهمية هذه الإسهامات في تفسير البنية الداخلية للمدن، إلا أنها تفترض ضمنيًا تحقق الاستقرار المكاني، دون مساءلة الشروط التي أدت إلى نشوئه ابتداءً.

في سياق موازٍ، شهدت أدبيات الحركية (Mobility-based spatial systems Studies) تطورًا ملحوظًا في العقدين الأخيرين، خاصة في أعمال Urry (2007) وSheller & Urry (2006)، حيث أعادت هذه المقاربات تعريف الحركية بوصفها بنية اجتماعية–مكانية متكاملة، لا مجرد انتقال فيزيائي. وتؤكد هذه الأدبيات أن أنماط الحركة تشكّل نظمًا مكانية قائمة بذاتها، وهو ما يتقاطع مع الطرح الذي يتبناه هذا البحث في إعادة تموضع الحركية كنقطة بداية تحليلية.

وفي سياق لاحق، عززت النظريات الصناعية هذا المنحى من خلال ربط التحضر بعمليات التصنيع والتراكم الاقتصادي، حيث أصبح النمو الحضري يُفسَّر بوصفه نتيجة مباشرة لتمركز النشاط الاقتصادي وتزايد الكثافة السكانية. غير أن هذا التفسير ظل أسيرًا لنقطة بداية متأخرة في مسار التحول الإقليمي، إذ تعامل مع الاستقرار بوصفه معطى قائمًا، وليس نتيجة لعملية سابقة.

ومن منظور تتابعي في الأدبيات المعاصرة، شهدت النظرية الحضرية تحولًا نحو فهم المدن ضمن شبكات مترابطة من التدفقات، كما في أعمال Manuel Castells التي ركزت على "مجتمع الشبكة"، وأعمال Allen J. Scott التي تناولت الأقاليم الحضرية بوصفها وحدات اقتصادية متكاملة. وقد أسهمت هذه المقاربات في توسيع نطاق التحليل من المدينة المنفردة إلى النظام الإقليمي، إلا أنها—هي الأخرى—تنطلق من وجود عقد حضرية مستقرة مسبقًا، قادرة على الاندماج في شبكات أوسع.

وفي موازاة ذلك، قدم الفكر الجغرافي العربي إسهامات نوعية في فهم العلاقة البنيوية بين الإنسان والمكان، حيث أبرز جمال حمدان أن الجغرافيا ليست مجرد إطار مكاني محايد، بل عامل فاعل في تشكيل البنى الاجتماعية والتاريخية. غير أن هذه الرؤية، رغم عمقها، لم تُطوَّر في إطار تتابعي يفسر مراحل الانتقال من الحركية إلى الاستقرار ثم إلى التمايز الحضري.

وفي هذا السياق تشير الدراسات الحديثة حول التحضر في المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى أن التحول الحضري في هذه المنطقة لا يمكن تفسيره فقط من خلال النماذج الصناعية التقليدية، بل يرتبط أيضًا بإعادة تنظيم العلاقة بين السكان والإقليم، وبتطور شبكات البنية التحتية والممرات الاقتصادية (Almulhim, 2024؛ Aldegheishem, 2023؛ Alawadi, 2022؛ UN-Habitat, 2023). كما تُظهر هذه الدراسات أن التوسع الحضري في الخليج يتخذ طابعًا شبكيًا وممريًا، يرتبط بالربط بين الموانئ والمناطق الصناعية والمراكز اللوجستية، ضمن منظومات إقليمية مترابطة.

كما تعكس الأدبيات العربية المعاصرة في مجال التحضر السعودي، مثل أعمال الجابري (2012)، والجارالله والقحطاني (2014)، والخريف (2018)، اتجاهًا نحو تفسير التحولات الحضرية في ضوء الخصوصيات المكانية والإقليمية، إلا أنها لا تقدم إطارًا تتابعيًا يفسر الانتقال من الحركية إلى الترسّخ ضمن تسلسل بنيوي متكامل.

كما تشير تقارير حديثة إلى التحولات الحضرية في المملكة في ظل رؤية 2030، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية الذكية والتكامل الإقليمي (وزارة الشؤون البلدية والإسكان، 2023؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022).

ومع ذلك، ورغم هذا التطور في فهم التحضر بوصفه عملية شبكية، تظل مسألة الانتقال من الحركية إلى الترسخ الإقليمي غير مفككة نظريًا بالقدر الكافي. فالأدبيات، في مجملها، تنتقل مباشرة من تحليل المجتمعات المستقرة إلى تحليل النظم الحضرية المتكاملة، دون التوقف عند اللحظة البنيوية التي يصبح فيها الإقليم قابلًا للارتكاز المؤسسي.

وعلى الرغم من هذه الإسهامات المتنوعة، لا تزال مسألة الانتقال من الحركية إلى الترسّخ الإقليمي غير مفككة نظريًا بشكل كافٍ، إذ تميل الأدبيات إلى البدء من أنظمة مستقرة دون تفسير الشروط البنيوية التي جعلت هذا الاستقرار ممكنًا. ومن هنا تنشأ الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، من خلال تطوير نموذج تتابعي يعيد إدراج الحركية ضمن التسلسل التحليلي لتشكل العمران.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهج وصفي–تحليلي ذي طبيعة مفاهيمية–نظرية، وتندرج هذه الدراسة ضمن البحوث المفاهيمية (Conceptual Research)، التي تهدف إلى تطوير الأطر النظرية وإعادة بناء النماذج التفسيرية، بدل اختبار الفرضيات باستخدام أدوات كمية. ولا تعتمد الدراسة على أدوات تحليل كمي (مثل نماذج الانحدار أو اختبارات الفرضيات)، وذلك لأن طبيعة الإشكالية المطروحة ذات طابع إبستمولوجي–تفسيري، يهدف إلى إعادة بناء المنطلقات النظرية، لا اختبار علاقات سببية بين متغيرات كمية.

وينطلق التصميم المنهجي من افتراض أن الإشكالية المطروحة—وهي افتراض الاستقرار بوصفه نقطة بداية للتحليل الحضري—تمثل إشكالية إبستمولوجية تتطلب معالجة تفسيرية، لا اختبارًا إحصائيًا. ومن ثم، لا تعتمد الدراسة على أدوات تحليل كمي (مثل نماذج

الانحدار أو اختبارات الفرضيات)، بل توظف التحليل المفاهيمي (Conceptual Analysis) بوصفه أداة رئيسة لتفكيك المسلمات النظرية وإعادة تركيبها ضمن إطار تتابعي بديل.

وفي هذا السياق، تم توظيف تحليل الأدبيات النقدي (Critical Literature Review) لتتبع كيفية تشكّل مفهوم العمران في الفكر الحضري، بدءًا من السوسيولوجيا الكلاسيكية (Weber، Wirth، Durkheim)، مرورًا بالنظريات الصناعية، وصولًا إلى المقاربات المعاصرة المرتبطة بالشبكات الحضرية والتكامل الإقليمي (Castells، Scott). وقد أتاح هذا التحليل الكشف عن القاسم المشترك بين هذه المقاربات، والمتمثل في افتراض تحقق الترسخ الإقليمي مسبقًا.

ولتعزيز الاتساق التفسيري للنموذج التتابعي الأنطولوجي المقترح، وبهدف إدراج هذه الحالة إلى اختبار الاتساق البنيوي للنموذج المقترح، من خلال مقارنته بمسار تحوّل حضري واقعي، وليس إلى تعميم النتائج بصورة إحصائية. ويستند اختيار هذه الحالة إلى كونها تمثل مثالًا تاريخيًا واضحًا لانتقال إقليم اتسم بأنماط حركية إلى نظام قائم على الترسخ المكاني، ثم إلى بنية حضرية متدرجة، دون أن يكون التصنيع نقطة البداية التفسيرية.

ولا تهدف الدراسة إلى تعميم النتائج بصورة إحصائية، بل إلى اختبار الاتساق البنيوي للنموذج التتابعي المقترح، من خلال مقارنته بمسارات تطور حضري واقعية. وعليه، فإن النتائج تُفهم بوصفها تفسيرًا نظريًا ذا قابلية للتطبيق التحليلي، مع الإقرار بالحاجة إلى دراسات لاحقة—خاصة الكمية منها—لاختبار النموذج في سياقات جغرافية مختلفة.

ومن حدود هذه الدراسة أن النموذج التتابعي المقترح لا يفترض خطية صارمة، إذ قد تتداخل المراحل أو تتسارع في بعض السياقات. كما أن قياس الحركية بوصفها حالة مكانية يظل تحديًا منهجيًا، خاصة في ظل غياب مؤشرات كمية مباشرة، مما يستدعي تطوير أدوات تحليلية مستقبلية لاختبار هذا الإطار بشكل تجريبي. وبذلك، توفر هذه المنهجية إطارًا تحليليًا يسمح بإعادة بناء التسلسل البنيوي لتشكل العمران، مع الحفاظ على الاتساق بين التحليل النظري والتطبيق التفسيري.

التحليل المفاهيمي

المراحل التتابعية للإطار المقترح

أولاً: خطّ الأساس الهيكلي: الحركية بوصفها حالة مكانية

يقوم التحليل المفاهيمي في هذه الدراسة على إعادة بناء التسلسل البنيوي لتشكل العمران، من خلال تفكيك العلاقة بين الحركية والاستقرار، وإعادة ترتيبها ضمن إطار تتابعي يفسر التحول الإقليمي بوصفه عملية أنطولوجية متدرجة.

تمثل الحركية نظامًا أنطولوجيًا متميزًا في تعاطي الجماعات مع الإقليم. فهي ليست مجرد انتقال فيزيائي عبر المكان، بل حالة مكانية منظمة يُعرَّف فيها الإقليم من خلال التداول والحركة، لا من خلال الثبات والارتكاز. في الأنظمة القائمة على الحركية، يُعاش المكان بوصفه مجالًا للعبور لا مجالًا للإحاطة، وتتشكل السلطة عبر علاقات اجتماعية لا عبر تمركز إقليمي ثابت، وتكون علاقة الجماعة بالأرض علاقة تكيفية مرنة لا ارتباطًا دائماً بعقدة مكانية محددة. الوحدة المكانية هنا ليست المستوطنة المغلقة، بل المجال الإقليمي المتحرك. وبهذا المعنى، لا تُفهم الحركية بوصفها غيابًا للانتظام، بل كنمط مكاني بديل يقوم على منطق مختلف في تنظيم العلاقة بين الجماعة والإقليم.

وتختلف هذه الحالة جذريًا عن الأنماط الريفية المستقرة التي تفترضها التصنيفات الإحصائية الحديثة. فالريف، في الخطاب التخطيطي المعاصر، يُفهم غالبًا بوصفه استقرارًا زراعيًا موزعًا على تجمعات ثابتة. أما الإقليمية الحركية فليست انخفاضًا في الكثافة، بل غيابًا للثبات بوصفه مبدأ تنظيمي. يتوزع السكان لأن الحركة بنيوية في نمط عيشهم. تقوم المسارات بدور المحاور التنظيمية، وتحل العقد الموسمية محل المراكز الدائمة، وترتبط الذاكرة الجمعية بالطرق والاتجاهات أكثر من ارتباطها بالحدود المساحية المسجَّلة.

إن الاعتراف بالحركية بوصفها خط أساس تحليلي مشروع يقتضي فكّ الارتباط بين الحالة المكانية وسُلّم التراتب الحضاري. فالحركية لا تعني غياب النظام، بل تعكس منطقًا إقليميًا بديلًا. قد تعمل أنماط الحكم عبر القرابة والتحالف والعرف، لا عبر إدارة مركزية مرتبطة بمكان محدد. ويجري تنظيم الوصول إلى الموارد من خلال تفاوض عبر مجالات متحركة، لا عبر تخصيص قطع أرض ثابتة. وغياب العمارة الدائمة لا يعني غياب البنية، بل يعكس غلبة التنظيم التكيفي على التنظيم التراكمي.

تكمن الأهمية الهيكلية للحركية في لا-عُقديتها؛ أي في غياب الارتكاز العقدي الثابت. فمن دون نقاط رسوخ دائمة، يصعب تراكم الاستثمار البنيوي طويل الأمد، وتبقى قابلية الإقليم للإدراك الإداري محدودة، ويظل التمايز المكاني عرضة للسيولة. وعليه، فإن التحول الحاسم في التطور الإقليمي لا يتعلق بدايةً بالكثافة أو بالتصنيع، بل بالانتقال من إشغال غير عقدي للإقليم إلى ارتكاز عقدي ثابت.

ويجب التمييز هنا بين الحركية بوصفها حالة مكانية وبين درجة الكثافة المؤسسية. فقد تتسم جماعة ما بالحركية مع امتلاكها بنى اجتماعية وقيمًا معيارية راسخة؛ كما قد تكون جماعة مستقرة ضعيفة التنظيم المؤسسي. إن الانتقال من الحركية إلى الاستقرار هو تحول في

نمط الارتباط بالمكان، لا في مستوى التعقيد الاجتماعي بالضرورة. وتحدث القطيعة الأنطولوجية حين تكفّ الحركة عن كونها المبدأ المنظم للإقليم، وتصبح العقد المكانية الثابتة هي نقاط الارتكاز الأساسية للحياة الجمعية.

عادةً ما تبدأ النظرية الحضرية اشتغالها بعد وقوع هذه القطيعة. فمفاهيم مثل الهرمية، والمركزية، والتكتل، والتكامل، تفترض وجود عقد مستقرة. ومن خلال إبراز الحركية كنقطة بداية، يعيد هذا الإطار ترتيب التسلسل التحليلي: فبدل سؤال كيف تتمايز المدن بعد قيامها، يُطرح سؤال كيف يصبح الإقليم قابلًا للارتكاز ابتداءً.

بهذا التحول، ينتقل التركيز من الحجم السكاني إلى الترسّخ المكاني. فالحركية تمثل نظامًا إقليميًا تبقى فيه الفوارق المكانية غير متبلورة. أما الاستقرار فيشكّل المفصل البنيوي الذي يسمح بالتراكم والتنظيم اللاحق. ويعالج القسم التالي هذا المفصل بوصفه مرحلة الترسّخ الإقليمي التي تضع الأساس لتكوّن المستوطنة ضمن التسلسل الأنطولوجي المقترح.

ثانيا: الترسّخ الإقليمي: المستوطنة بوصفها تَكاثُفًا أنطولوجيًا

يمثّل الانتقال من الإقليمية الحركية إلى الاستقرار العقدي المفصلَ التأسيسي في التسلسل الأنطولوجي لتكوّن العمران. فمع ظهور العقد الثابتة، يتحول الإقليم من مجال عبور إلى مجال ارتكاز، ومن انتشار مكاني سيّال إلى تموضع قابل للتحديد. لا يتأسس الاستقرار ابتداءً على الكثافة أو التخصص الاقتصادي، بل على الثبات ذاته. فالمستوطنة تنشأ حين ترتبط الجماعة بنقطة مكانية محددة، ويُعاد تنظيم الحياة الجمعية حول إحداثيات ثابتة.

ينتج عن هذا الترسّخ عدد من الآثار البنيوية الحاسمة. أولًا، تنشأ قابلية الإقليم للإدراك الإداري. فوجود نقاط ثابتة يتيح تحديد السكان ضمن نطاقات معرّفة، ويجعلهم قابلين للإحصاء والتنظيم والحوكمة. ثانيًا، يصبح التراكم البنيوي ممكنًا. إذ لا يمكن تثبيت شبكات الطرق، أو أنظمة المياه، أو المؤسسات التعليمية، إلا حين توجد عقد مستقرة يمكن الاستثمار فيها على المدى الطويل. ثالثًا، تتحول الذاكرة الجمعية من ارتباطها بالمسار إلى ارتباطها بالمكان، فتتكوّن هوية إقليمية مرتبطة بالموقع لا بمجال الحركة.

ليست المستوطنة، في هذا المعنى، مجرد تجمع عمراني، بل إعادة تنظيم أنطولوجي للعلاقة مع الإقليم. ينتقل المنطق المكاني من المسار إلى النقطة، ومن التداول إلى الارتكاز. ومع ظهور العقد، يُعاد تقسيم الإقليم إلى وحدات قابلة للتحديد. حتى وإن كانت هذه العقد صغيرة الحجم، فإنها تمثل تحولًا بنيويًا يسمح بتراكم لاحق في التنظيم والتمايز.

ولا يعني الترسّخ بالضرورة نشوء تمايز مؤسسي فوري. فقد تبقى المستوطنات الأولى محدودة في الحجم ومتقاربة في الوظائف. غير أن القطيعة الأنطولوجية قد تحققت بالفعل؛ إذ يتيح الثبات إمكانية التراكم. ومن دون الارتكاز العقدي، لا يمكن للتمايز أن يتجذر أو للهرمية أن تتشكل. ومع وجوده، يصبح الانتقال إلى التنظيم الرأسي والأفقي ممكنًا.

يسهم هذا التمييز أيضًا في توضيح أن التحضر لا يمكن اختزاله في التصنيع. فالتكثيف الصناعي يفترض مواقع إنتاج ثابتة، وتجمعات عمالية مستقرة، وبنى تحتية قابلة للاتصال. وهذه الشروط لا تنشأ إلا بعد الترسّخ الإقليمي. وعليه، فإن الارتكاز يسبق التصنيع من حيث المنطق البنيوي، حتى وإن بدا تاريخيًا أنهما متزامنان.

ومن منظور تتابعي، يحول الترسّخ الإقليم إلى شبكة من العقد المحتملة للمركزية. ومع تعدد العقد، تبدأ الفروق في الحجم والوظيفة والاتصال بالظهور. تتوسع بعض المستوطنات لتتجاوز نطاقها المحلي وتكتسب أدوارًا تنسيقية، بينما تبقى أخرى ضمن وظائف محدودة. ويشكّل هذا التباين نقطة انطلاق التمايز الهرمي.

وعليه، فإن الترسّخ الإقليمي يمثّل لحظة التكاثف الأنطولوجي التي يصبح فيها الإقليم قابلًا للعمران. فهو المرحلة التي يتحول فيها المجال الحركي إلى مجال مُرتكِز، ويصبح مهيأً لبناء هرمية مؤسسية. ويعالج القسم التالي كيفية تطور العقد المستقرة إلى نظم رأسية من المركزية المؤسسية، مكوِّنةً البنية الهرمية للعمران.

ويمثل الترسّخ الإقليمي، في هذا الإطار، نقطة التحول الأنطولوجي التي ينتقل عندها الإقليم من حالة السيولة المكانية إلى قابلية التراكم البنيوي.

ثالثاً: التمايز الهرمي: من المستوطنة العقدية إلى المركزية المؤسسية

ما إن ينتج الترسّخ الإقليمي شبكة من العقد المستقرة، حتى يصبح التمايز البنيوي ممكنًا. فالمستوطنات لا تبقى متكافئة في الحجم أو الوظيفة أو الاتصال. وتبدأ الفوارق الجغرافية، وتفاوت الموارد، والتعيينات الإدارية، ومستويات الاستثمار البنيوي، في توليد لا تماثل بين العقد. ومن خلال هذا التفاوت، تتشكل بنية رأسية؛ إذ تكتسب بعض المستوطنات أدوارًا تنسيقية تتجاوز نطاقها المحلي، بينما تظل أخرى ضمن وظائف محدودة. وهكذا يتحول التوزيع الأفقي للعقد إلى نظام هرمي من المركزيات. وهو ما يتقاطع جزئيًا مع تحليلات السوسيولوجيا الحضرية الكلاسيكية، التي ربطت التمايز الحضري بتقسيم العمل، غير أن هذا النموذج يختلف من حيث تحديده للترسّخ بوصفه شرطًا سابقًا لهذا التمايز.

لا يُختزل هذا التمايز في الحجم السكاني. فالهرمية تُعرَّف من خلال كثافة مؤسسية ووظيفية. تتراكم في العقد العليا سلطات إدارية، وأنشطة اقتصادية متخصصة، وبنى تحتية مكثفة، فتتحول من مجرد نقاط ارتكاز إلى مراكز تنظيم إقليمي. أما العقد الدنيا، فتوفر خدمات محلية وتؤدي دورًا في تثبيت النسيج الإقليمي. ويتكاثف النظام رأسيًا: قاعدة واسعة من مستوطنات صغيرة، وطبقة وسطى من مراكز إقليمية، وقمة تضم عقدًا عليا ذات مركزية مؤسسية عالية.

يترتب على هذا الترتيب الرأسي آثار تراكمية. أولًا، يُنظَّم الإقليم عبر مستويات متدرجة من الحكم وتقديم الخدمات، ما يسمح بالتنسيق بين المقاييس المحلية والإقليمية. ثانيًا، يوازن النظام بين التشتت والتركيز؛ فلا تنحصر المركزية في عقدة واحدة مهيمنة، بل تتوزع عبر طبقات متعددة. ثالثًا، يُمكّن هذا الترتيب من بناء شبكات بنيوية وفق منطق هرمي، بحيث ترتبط القرى بالبلدات، والبلدات بالمراكز الإقليمية، وهذه بدورها بالمراكز العليا.

تمثل المركزية المؤسسية السمة الفارقة للعقد المتقدمة في هذا النظام. فتصبح العقدة عمرانية لا بحجمها فحسب، بل بتنوع وظائفها ودرجة تنظيمها الإداري والاقتصادي والبنيوي. ويتحوّل الموقع من نقطة ارتكاز إلى مركز تنسيق داخل نظام إقليمي متمايز. وهنا يبدأ العمران في اكتساب معناه البنيوي بوصفه تمركزًا مؤسسيًا ضمن شبكة رأسية.

غير أن الهرمية، رغم تنظيمها الرأسي، لا تُنتج تكاملًا أفقيًا كاملًا. فالعقد العليا قد ترتبط ببعضها، لكن اتجاهها البنيوي يظل أساسًا تصاعديًا وتنازليًا داخل الهرم. وللوصول إلى مرحلة متقدمة من التنظيم العمراني، لا بد من تكثيف الاتصال الأفقي بين العقد العليا، بحيث تتحول من مراكز مستقلة نسبيًا إلى شبكة مترابطة عبر ممرات بنيوية.

يمثل التمايز الهرمي، إذن، الجسر البنيوي بين الترسّخ والتكامل. فهو يحول شبكة العقد إلى نظام منظم للمركزية، ويؤسس الشروط اللازمة لتكوّن العمران الممري أو الشبكي. ويتناول القسم التالي كيفية انتقال هذا النظام الرأسي إلى مرحلة التكامل الأفقي عبر الممرات والبنى التحتية عالية السعة.

رابعاً: التكامل الشبكي: من الهرمية إلى العمران الممري

عندما يبلغ التمايز الهرمي درجة من النضج البنيوي، يصبح الانتقال إلى مستوى أعلى من التنظيم ممكنًا، يتمثل في التكامل الأفقي بين العقد العليا. فإذا كانت الهرمية تنظّم الإقليم رأسيًا، فإن التكامل الشبكي يعيد ربطه أفقيًا. ويتحول المنطق المكاني من التنسيق الطبقي إلى التداول البنيوي المنتظم. فالمراكز ذات السعة العالية—الإدارية أو الصناعية أو اللوجستية—تبدأ بالارتباط عبر ممرات نقل، وشبكات طاقة، وبنى اتصال، ومنصات تداول، مكوِّنةً منظومة مترابطة من التدفقات المنظمة.

لا يُلغِي التكامل الشبكي الهرمية، بل يتراكب عليها. فالهرم يظل قائمًا، غير أن طبقاته العليا تصبح مترابطة فيما بينها عبر محاور أفقية عالية الكثافة. ويظهر ما يمكن تسميته بالعمران الممري؛ حيث تتوزع الوظائف المتخصصة على عقد متعددة متصلة بمحور بنيوي مشترك. فالميناء يرتبط بمدينة صناعية، وهذه بدورها ترتبط بمركز لوجستي أو عقدة طاقوية، ضمن سلسلة تداول مترابطة لا تختزل في مركز واحد.

في هذه المرحلة يُعاد تعريف المركزية. ففي النظام الهرمي، تكون المركزية ذات اتجاه رأسي؛ إذ تنسّق العقد العليا المستويات الأدنى. أما في النظام الشبكي، فتغدو المركزية علائقية؛ إذ تُستمد الأهمية من الموقع داخل شبكة التدفقات. تتقاطع الكثافة المؤسسية مع درجة الاتصال، ويصبح الموقع الاستراتيجي وظيفة لعلاقاته لا لحجمه فقط. وهنا لا يعود العمران محصورًا في حدود مكانية مغلقة، بل يمتد على طول ممرات متصلة تعيد تشكيل الإقليم بوصفه فضاء تداول منظم. وفي هذا السياق، لا يُفهم التكامل الشبكي بوصفه مجرد ترابط بين عقد مستقلة، بل بوصفه إعادة تنظيم بنيوي للإقليم ضمن منظومة تدفقات متكاملة.

يفترض هذا التكامل الممري المراحل السابقة بوصفها شروطًا بنيوية. فمن دون ترسّخ عقدي، لا توجد نقاط يمكن ربطها. ومن دون تمايز هرمي، لا توجد عقد متخصصة قادرة على حمل تدفقات عالية السعة. وعليه، فإن التكامل الشبكي ليس قفزة تحديثية مفاجئة، بل ذروة تراكم إقليمي متدرج.

ويؤدي هذا المستوى إلى تكثيف الاعتماد المتبادل بين العقد. فالإنتاج، والمعالجة، والتوزيع، والإدارة، لم تعد تتركز في موقع واحد، بل تتداول عبر شبكة مترابطة. ويتشكل ما يمكن وصفه بـ"الشبكة الهرمية"؛ نظام يحتفظ ببنيته الرأسية، لكنه يكتسب بعدًا أفقيًا من التكامل المنظم. وفي هذا السياق، تعود الحركة لتظهر، لا بوصفها انتشارًا غير منضبط كما في الإقليمية الحركية، بل بوصفها تدفقًا منظمًا عبر عقد مستقرة ومتمايزة.

ويمثل هذا التسلسل—الحركية، فالترسّخ، فالهرمية، فالتكامل—البنية الأنطولوجية المقترحة لتكوّن العمران. فالعمران ليس لحظة مفردة، بل حصيلة تراكب مراحل من الارتكاز والتمييز والاتصال. ويستعرض القسم التالي تطبيقًا توضيحيًا يُظهر قابلية هذا النموذج للتفسير في سياق إقليمي اتسم تاريخيًا بالحركية، قبل أن يخضع لمسار متدرج من الترسّخ والتكامل البنيوي.

شكل (1): النموذج التتابعي لتشكل العمران: من الحركية إلى التكامل الشبكي

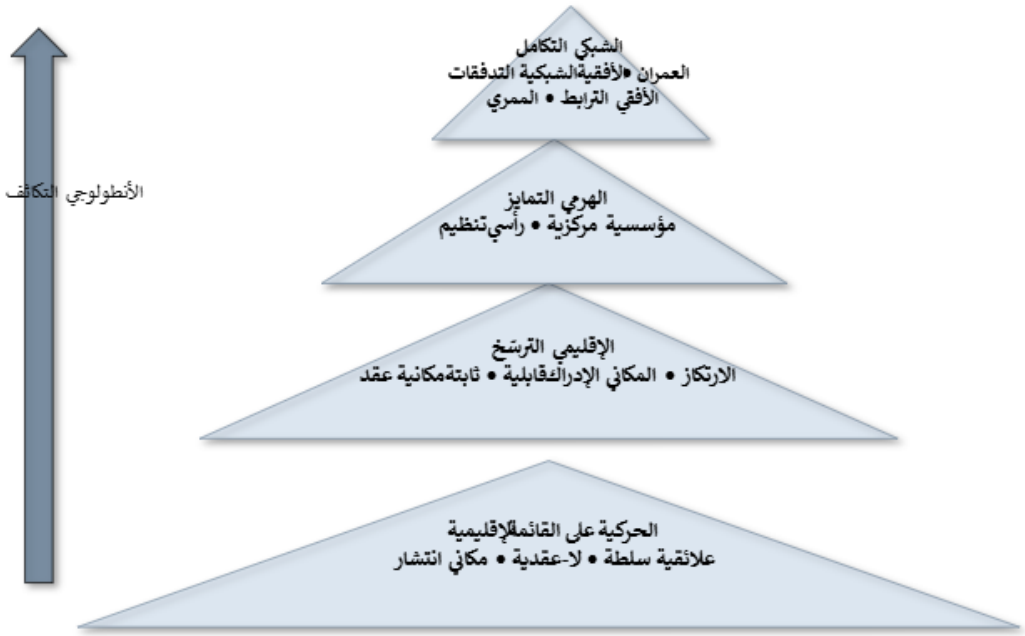

تطبيق توضيحي: الترسّخ المتتابع في سياق تاريخي قائم على الحركية

يمكن رصد التسلسل الهيكلي المقترح—الحركية، فالترسّخ، فالهرمية، فالتكامل الشبكي—بوضوح خاص في الأقاليم التي شكّلت الحركية فيها خط الأساس التاريخي للتنظيم المكاني. ففي مثل هذه السياقات، يكون الانتقال من إشغال إقليمي منتشر إلى نظام عمراني منظم تحولًا مرئيًا نسبيًا، يتيح تتبّع مراحله البنيوية. وبذلك، لا يُفهم العمران بوصفه حالة ثابتة، بل كحصيلة تتابع بنيوي يبدأ بالحركية، ويمر بالترسّخ، ويتبلور في الهرمية، ويبلغ ذروته في التكامل الشبكي.

في المرحلة الأولى، اتسم التنظيم الإقليمي بسيادة أنماط حركية، حيث توزّع السكان وفق مقتضيات بيئية وموسمية، وتشكّلت السلطة عبر علاقات اجتماعية مرنة لا عبر تمركز إداري ثابت. ورغم وجود مستوطنات محدودة—كمدن واحات أو مراكز دينية—ظل نطاق واسع من الإقليم منظّمًا وفق منطق الحركة لا منطق العقد. وكانت قابلية الإقليم للإدارة أو الإحصاء محدودة بفعل غياب الارتكاز المكاني المستقر.

وجاء التحول الحاسم من خلال مبادرات ترسيخ متعمدة هدفت إلى تثبيت السكان في عقد مكانية محددة. فقد أُنشئت مستوطنات جديدة حول مراكز دينية أو وحدات سكنية منظمة، وربطت بنظم زراعية أو خدمية أساسية، مما أدخل عنصر الديمومة إلى مجالات كانت تُدار سابقًا عبر الحركة. لم تؤدِّ هذه المستوطنات فورًا إلى تمايز حضري، لكنها نشرت العقد الثابتة عبر المجال الإقليمي، وجعلت السكان قابلين للإدراك الإداري، ومكّنت من ربطهم تدريجيًا ببنى تحتية ومؤسسات ناشئة.

وتشير البيانات الحديثة إلى أن التحول الحضري في المملكة العربية السعودية شهد تسارعًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة السكان الحضريين من نحو 48% عام 1974 إلى أكثر من 86% في عام 2023 (UN-Habitat, 2023). كما تجاوز عدد القرى والهجر في المملكة 20,000 تجمع مع بداية الألفية الثالثة (الجارالله، 2003)، وهو ما يعكس اتساع نطاق الترسّخ المكاني وانتشار العقد الاستيطانية عبر الإقليم.

جدول (1): التسلسل الزمني التوضيحي لمراحل النموذج التتابعي الأنطولوجي في المملكة العربية السعودية

المصدر الرئيسي	المؤشر/الحدث الرئيسي	الفترة التقريبية	المرحلة
الجارالله (2003)؛ تقارير تاريخية	سيادة النمط البدوي والتنقل الموسمي؛ نسبة السكان الرحّل تصل إلى نحو 70% في مطلع القرن العشرين	قبل 1932 – الخمسينيات	الحركية

المرحلة	الفترة التقريبية	المؤشر/الحدث الرئيسي	المصدر الرئيسي
الترسّخ الإقليمي	الخمسينيات – الثمانينيات	إنشاء و انتشار أكثر من 20,000 هجرة وقرية وتجمع سكاني؛ انخفاض نسبة السكان الرحّل إلى أقل من 10% بحلول السبعينيات	UN-الجارالله (2003)؛ Habitat (تقارير تاريخية)
التمايز الهرمي	الثمانينيات – العقد الأول من الألفية الثالثة	ارتفاع نسبة السكان الحضريين من نحو 48% عام 1974 إلى أكثر من 80% بحلول 2015، مع ظهور مراكز إقليمية متدرجة الوظائف والأحجام	UN-Habitat (2023)؛ وزارة الشؤون البلدية والإسكان
التكامل الشبكي	العقد الثاني من الألفية الثالثة – الحاضر	تطوير ممرات صناعية ولوجستية ضمن رؤية 2030، بما تشمله من مشاريع نيوم والقدية والدرعية والممرات الاقتصادية المتعددة؛ تعزيز الاتصال البنيوي بين العقد الحضرية الكبرى	وزارة الشؤون البلدية والإسكان (2023)؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط (2022)؛ رؤية 2030

المصدر: من إعداد الباحث

يكشف الجدول (1) عن الطابع التراكمي للتحول العمراني في المملكة العربية السعودية؛ إذ سبق الترسّخ الإقليمي مرحلةَ التمايز الهرمي، وسبقت الهرميةُ مرحلةَ التكامل الشبكي المعاصر. ولا يُقصد بهذا الجدول فرض خطية صارمة أو تحديد تواريخ قاطعة، إذ إن مراحل النموذج قد تتقاطع زمنياً في سياقات دون المستوى الوطني؛ غير أنه يوضح الاتجاه العام للتطور البنيوي من النظام الحركي نحو النظام الشبكي المتكامل:

النظام الحركي ← الترسّخ الإقليمي ← التمايز الهرمي ← التكامل الشبكي وهو ما يشكّل اللُّبَّ الأنطولوجي للنموذج المقترح.

شكل (2): التوزيع المكاني التوضيحي لمراحل الترسّخ والانتشار العمراني في المملكة العربية السعودية

المصدر: ويكيبديا استنادا على تعداد 2022.

تركزت معظم الهجر والتجمعات السكانية الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامَي 1950 و1970 في المناطق الوسطى (نجد) والمنطقة الشرقية، وهو ما أفرز شبكةً واسعةً من العقد المستقرة عبر الإقليم، ومهّد لاحقاً لتشكّل المراكز الحضرية الكبرى كالرياض والدمام وجدة. ويجسّد هذا الانتشار المكاني الانتقالَ من 'المجال الحركي' إلى 'المجال المرتكز'، بوصفه الشرطَ البنيوي الأساسي الذي تتكئ عليه المراحل اللاحقة من النموذج.

شكل (3): الشكل البياني التدفقي للنموذج التتابعي الأنطولوجي — العلاقة السببية بين المراحل الأربع

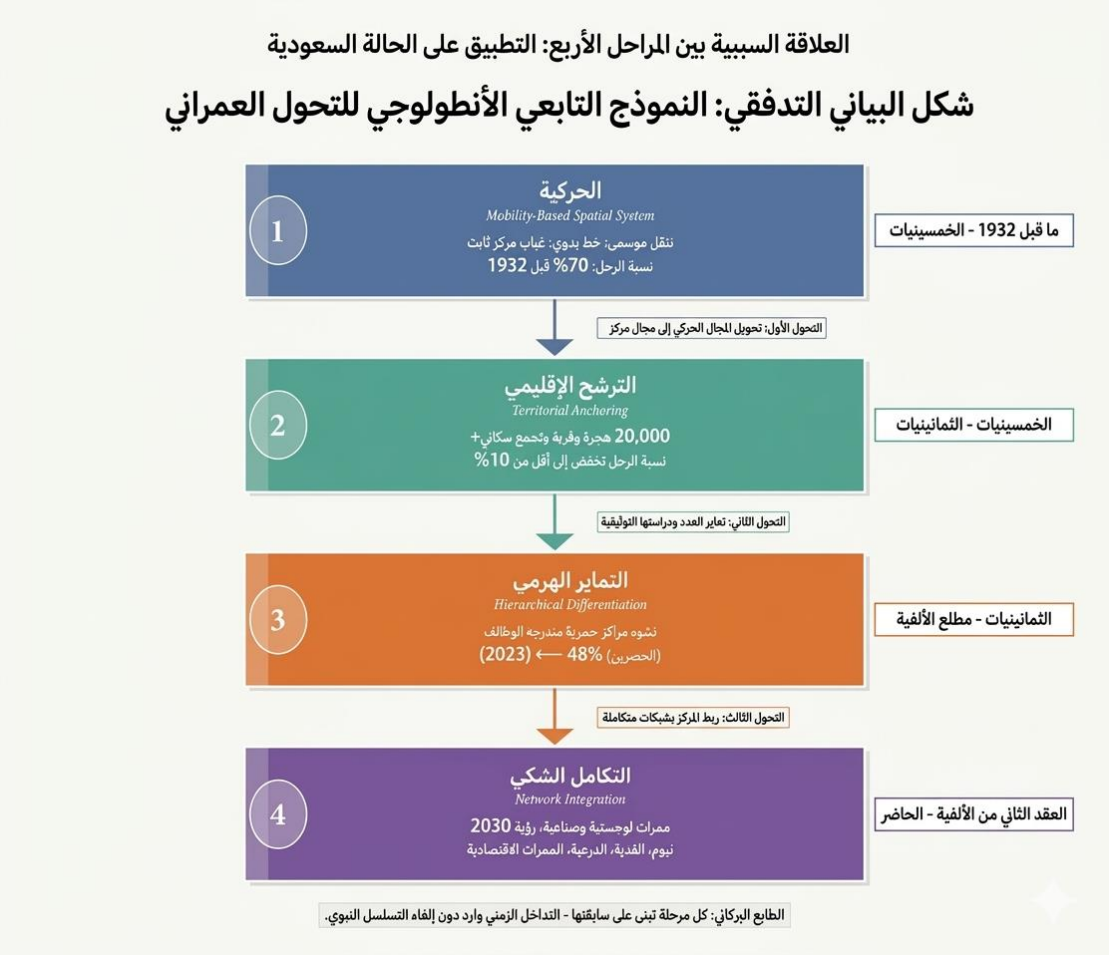

يوضح الشكل (3) البنيةَ السببية للنموذج التتابعي الأنطولوجي عبر مراحله الأربع المتعاقبة. تبدأ المسيرة من مرحلة الحركية— التي تمثل الشرط البدئي لأي نظام مكاني— انتقالاً إلى الترسّخ الإقليمي بوصفه نقطة التحول البنيوية الكبرى، ثم إلى التمايز الهرمي الذي يُنتج التراتبية الوظيفية للعقد، وصولاً إلى التكامل الشبكي الذي يربط هذه العقد ضمن منظومة متكاملة. تُشير الأسهم الموجَّهة إلى اتجاه السببية البنيوية، في حين تُبيّن الملاحظة الذيلية للشكل أن التداخل الزمني بين المراحل وارد دون أن يُلغي التسلسل الأنطولوجي الجوهري.

ولا تمثل هذه المؤشرات مجرد نمو كمي، بل تعبّر عن تحول بنيوي من نظام إقليمي قائم على الحركية إلى نظام قائم على التثبيت والارتكاز شكل (3): الشكل البياني التدفقي للنموذج التتابعي الأنطولوجي — العلاقة السببية بين المراحل الأربع

ومع انتشار العقد، بدأ التمايز الهرمي في الظهور. فقد تكوّنت قاعدة واسعة من المستوطنات الصغيرة، بينما برزت مراكز متوسطة ذات وظائف إدارية وخدمية أوسع، وتراكمت في بعض المدن الكبرى مركزية مؤسسية أعلى. ولم يكن هذا التمايز نتيجة مباشرة للتصنيع، بل نتاجًا لتكثيف تنظيمي فوق شبكة عقد مستقرة. ومع مرور الوقت، ازداد النمو السكاني الحضري داخل إطار إقليمي كان قد خضع للترسّخ مسبقًا.

يعكس هذا المسار بوضوح المراحل الأربع للنموذج التتابعي المقترح، حيث سبقت مرحلة الترسّخ مرحلة التمايز، وسبقت الهرمية مرحلة التكامل الشبكي، مما يؤكد الطابع التراكمي للتحول العمراني.

وفي مراحل لاحقة، تجلّى التكامل الشبكي عبر إنشاء ممرات بنيوية ربطت العقد العليا بمحاور نقل وطاقة وصناعة. فتشكّلت منظومات ممرية تربط موانئ بمناطق صناعية، وهذه بدورها بمراكز لوجستية أو طاقية، ضمن نظام تداول منظم. ولم يكن هذا التكامل ليغدو ممكنًا لولا وجود شبكة مستقرة من العقد المتميزة هرميًا. فالربط البنيوي يفترض نقاطًا قادرة على حمل التدفقات.

يمكن تفسير هذا التكامل بوصفه نتيجة مباشرة لتراكم بنيوي سابق، حيث لا يمكن للممرات الصناعية واللوجستية أن تعمل بكفاءة دون وجود شبكة مستقرة من العقد المتميزة هرميًا.

يعكس هذا المسار بوضوح منطق الهرم الهيكلي المقترح. فقد سبقت مرحلة الترسّخ مرحلة التمايز، وسبقت الهرمية مرحلة التكامل الممري. لم يكن التمايز الهرمي الذي ظهر لاحقًا منشئًا للمنظومة، بل عاملاً مكثفًا لبنية سبق تأسيسها. فالعمران في هذا السياق لم ينشأ من فراغ، بل من تراكم متدرج للتحول الإقليمي من الحركية إلى الارتكاز.

إن هذا التطبيق لا يقدّم تعميمًا تجريبيًا بقدر ما يبرهن على اتساق النموذج البنيوي. فهو يوضح أن التحول العمراني يمكن تفسيره بوصفه تتابعًا أنطولوجيًا، لا قفزة تحديثية مفاجئة. ويهيئ هذا التحليل الأرضية لإعادة موضعة النظرية الحضرية الغربية ضمن هذا القوس الأوسع من الترسّخ الإقليمي، وهو ما يتناوله القسم التالي.

لم يكن التمايز الهرمي الذي ظهر لاحقًا في مدن كبرى انبثاقًا عفويًا من الطفرة النفطية، بل تطورًا فوق قاعدة مكانية سبق تثبيتها. ومع نضج هذا التمايز، أصبح التكامل الشبكي عبر الممرات الصناعية واللوجستية امتدادًا بنيويًا لمسار بدأ بالترسّخ، لا نقطة انطلاقه. وبهذا يمكن قراءة التحول الحضري السعودي بوصفه تسلسلًا من التثبيت إلى الهرمية ثم إلى التكامل، لا قفزة تحديثية مفاجئة.

ومع مرور الوقت، بدأت ملامح التمايز الهرمي في الظهور، حيث برزت مدن كبرى إلى جانب مراكز متوسطة وأخرى صغيرة، ضمن تدرج مكاني واضح (الخريف، 2018). ولم يكن هذا التمايز وليد النمو الاقتصادي وحده، بل نتاجًا لبنية مكانية كانت قد تشكلت مسبقًا.

وفي مرحلة لاحقة، تعزز التكامل الشبكي من خلال ربط المراكز الكبرى بممرات صناعية ولوجستية، مما أدى إلى تشكل نمط عمراني أكثر ترابطًا. ويمكن قراءة هذا التطور بوصفه استكمالًا لمسار بدأ بالحركية، ثم الترسّخ، ثم الهرمية، وصولًا إلى التكامل.

وتتسق هذه القراءة مع ما أشارت إليه دراسات التحضر في الخليج حول أهمية البنية المكانية السابقة في تفسير التحولات العمرانية المعاصرة (المنيس، 2016).

وبالنظر إلى تطور النظام الحضري السعودي في النصف الثاني من القرن العشرين، يلاحظ أن التمايز الهرمي الذي تشكل لاحقًا في مدن كبرى لم يكن انبثاقًا عفويًا من الطفرة النفطية، بل تطورًا فوق قاعدة مكانية سبق تثبيتها عبر شبكة الهجر. فقد أسهمت تلك الشبكة في نشر العقد الإقليمية، مما أتاح بناء نظام هرمي متدرج، قبل أن يتطور لاحقًا إلى نمط ممري صناعي في المنطقة الشرقية وغيرها. وبذلك يمكن قراءة التحول الحضري السعودي بوصفه مسارًا تتابعيًا من الترسّخ إلى الهرمية ثم إلى التكامل البنيوي.

مثال مقارن مصغّر: دولة الإمارات العربية المتحدة في السياق الخليجي

يُقدّم المسار العمراني لدولة الإمارات العربية المتحدة حالةً مقارنةً بالغة الأهمية لاختبار القدرة التعميمية للنموذج التتابعي الأنطولوجي خارج نطاق الحالة السعودية. فعلى الرغم من التباين في الحجم والسرعة والمحفزات الاقتصادية، يُظهر المسار الإماراتي تسلسلاً بنيوياً مشابهاً يمرّ عبر مراحل النموذج الأربع، وإن اتسم بخصائص سياقية مميزة ترتبط بنموذج الدولة التنموية ريعية المصدر.

مرحلة الحركية :قبل اكتشاف النفط، كانت منطقة الإمارات موطناً لجماعات قبلية شبه رحلية تتنقل موسمياً بين البر والبحر وفق دورات الرعي وصيد اللؤلؤ والتجارة. وتُوثّق فراوكه هيرد-بي أن قبائل المنطقة، ومنها بنو ياس والمناصير والظواهر، اتسمت بـ"التعدد الوظيفي"، إذ كان الفرد الواحد يجمع بين الرعي والغوص وقطع المسافات التجارية الطويلة، مما يجعل النظام المكاني السائد آنذاك نموذجاً نقياً للنظام الحركي.(Heard-Bey, 1996)

مرحلة الترسّخ الإقليمي :مثّلت واحات العين وليوا وبعض المستوطنات الساحلية كدبي وأبو ظبي النواةَ البنيوية الأولى لمرحلة الترسّخ. وتكشف الشواهد الأثرية أن التجمعات البشرية في منطقة العين نشأت منذ العصر البرونزي حول منابع المياه الجوفية وأنظمة الأفلاج، مما أرسى نمطاً مبكراً من الاستقرار المرتكز .(Environmental Atlas of Abu Dhabi, 2023) وتُشير المصادر إلى أن الأسرة الحاكمة في أبو ظبي انتقلت من واحة ليوا إلى شاطئ أبو ظبي عام 1793 في لحظة تجسّد الانتقال من النمط الحركي إلى النمط المرتكز.(Heard-Bey, 1996)

مرحلة التمايز الهرمي :أفضى تراكم العائدات النفطية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته إلى ظهور نظام هرمي واضح؛ إذ تصدّرت أبو ظبي ودبي بوصفهما مركزَي ثقل، بينما انتظمت الإمارات الأخرى في مراتب دون المستوى الوطني، مع تخصص وظيفي بين الإمارات: دبي للتجارة واللوجستيات، وأبو ظبي للحوكمة والطاقة.(Elsheshtawy, 2010)

مرحلة التكامل الشبكي :تجلّت ذروة التكامل الشبكي في شبكة الاتحاد للقطارات (إتحاد ريل) المكتملة عام 2023، الممتدة على نحو 900 كيلومتر من منفذ غويفات حتى ميناء الفجيرة، مربوطةً أربعة موانئ رئيسية وسبع مناطق لوجستية .(Etihad Rail, 2023) كما أعلن عام 2025 عن ممر جمركي جديد يربط ميناء خليفة بمحطات الفجيرة(AD Ports Group, 2025) ، في تجسيد صريح للتكامل الشبكي بين العقد الحضرية.

الدلالة التحليلية :تُظهر الحالة الإماراتية أن النموذج التتابعي الأنطولوجي يمتلك قدرةً وصفية تتخطى السياق السعودي إلى سياقات خليجية أخرى. غير أن ثمة فارقاً بنيوياً جوهرياً ينبغي الإقرار به: ففي الحالة الإماراتية، كانت سرعة التحول استثنائية إذ انتقلت الإمارات من مرحلة الترسّخ إلى التكامل الشبكي في غضون خمسة عقود فحسب (1960–2023)، مستندةً إلى ثروة نفطية هائلة ونموذج دولة

تنموية ريعية. ويُذكّرنا هذا الاختلاف بضرورة التفريق بين "التسلسل الأنطولوجي" —وهو ما يؤطّره النموذج المقترح— و"السرعة التاريخية" التي تظل رهينةً بالسياق الاقتصادي والسياسي المحلي. وبهذا المعنى، يغدو المثال الإماراتي داعماً للنموذج بدلاً من أن يتحداه، إذ يُثبت أن التسلسل البنيوي يعمل حتى في ظل محفزات مختلفة وسرعات متباينة، مما يدعم العمومية الجزئية للإطار المفاهيمي المقترح دون ادعاء الشمولية الكاملة.(Robinson, 2006)

وبذلك، يبرهن هذا التطبيق على أن التحول الحضري في الحالة السعودية يمكن تفسيره بوصفه مسارًا تتابعيًا يبدأ بالترسّخ المكاني، ويتطور إلى بنية هرمية، ثم يبلغ مرحلة التكامل الشبكي، بما يتسق مع الإطار النظري المقترح.

إعادة ترتيب نقطة البداية في النظرية الحضرية

توضح القراءة السابقة أن كثيرًا من النظريات الحضرية تبدأ من مرحلة متقدمة في هذا المسار، أي من المدينة المستقرة أو من النظام الهرمي أو الشبكي. غير أن فهم التحول الحضري في سياقات تاريخية مختلفة يتطلب إعادة ترتيب نقطة البداية.

فبدل أن يبدأ التحليل من المستوطنة القائمة، يقترح هذا البحث البدء من التحول الذي جعلها ممكنة، أي من الانتقال من الحركية إلى الاستقرار. ومن خلال هذا الترتيب، يمكن فهم الهرمية والتكامل الشبكي بوصفهما مراحل لاحقة في مسار تراكمي.

ولا يعني ذلك رفض الإسهامات الغربية، بل وضعها ضمن سياق أوسع يبدأ قبل الاستقرار. فآليات التمايز والتكامل التي تناولتها الأدبيات الغربية تظل صالحة لتحليل المراحل المتقدمة، لكنها لا تفسر المرحلة التأسيسية السابقة عليها.

وبهذا المعنى، يتيح الإطار المقترح قراءة أكثر شمولًا للتحول الحضري، تجمع بين البعد الجغرافي البنيوي الذي أشار إليه جمال حمدان، وتحليل التحضر السعودي والخليجي، ضمن تسلسل مكاني متدرج.

إعادة تموضع النظرية الحضرية الغربية ضمن القوس الهيكلي

لا يستهدف الإطار المقترح تقويض النظرية الحضرية الغربية، بل تحديد مجال اشتغالها البنيوي بدقة أكبر. فقد قدّمت السوسيولوجيا الكلاسيكية، والنظريات الصناعية، والمقاربات الشبكية المعاصرة أدوات تحليلية رفيعة لفهم التمايز والتكامل داخل أنظمة مستقرة. غير أن هذه المقاربات تفترض ضمنيًا تحقق الترسّخ الإقليمي.

تعمل آليات الكثافة، والتخصص، والتكتل، وإعادة المقياس بكفاءة حين توجد عقد مستقرة يمكن أن تتكثف أو تتصل. أما التحول من إشغال حركي للإقليم إلى ارتكاز عقدي ثابت، فيظل خارج نطاقها التفسيري. ومن هنا، فإن الإطار الأنطولوجي المقترح لا يعارض تلك النظريات، بل يسبقها زمنيًا ومنطقيًا، موضحًا المرحلة التي تبدأ عندها قوتها التفسيرية بالعمل.

تصوّر فيبر المدينة كمركز مؤسسي داخل نطاق حكم محدد، وأكد ويرث البعد الاجتماعي للكثافة والتغاير، فيما ربط دوركهايم وتونيس التمايز الحضري بتقسيم العمل والتحول البنيوي. وفي المقاربات الأحدث، برزت مفاهيم العلائقية، وإعادة مقياس الدولة، والتكامل الإقليمي، كما عند كاستلز وسكوت وبرينر. غير أن المشترك بين هذه الاتجاهات هو أنها تتناول مراحل متقدمة من التنظيم العمراني، حيث يكون الترسّخ الإقليمي قد تحقق بالفعل.

يحدد هذا الافتراض مجال القوة التفسيرية للنظرية الغربية. فهي بارعة في تحليل التمايز داخل أنظمة مستقرة: كيف تتكثف المدن، وكيف تتخصص، وكيف تُعاد هيكلة أقاليمها عبر شبكات تدفق. لكنها أقل قدرة على تفسير اللحظة السابقة التي يتحول فيها الإقليم من مجال حركة إلى مجال عقدي قابل للضبط. فآليات التكتل والمركزية والتكامل لا تعمل بكامل طاقتها إلا بعد الارتكاز.

يأتي الإطار المقترح ليُوسّع التسلسل التحليلي إلى ما قبل هذه اللحظة. فبإبراز الحركية بوصفها خط أساس، والترسّخ بوصفه مفصلًا بنيويًا، يعيد بناء تكوّن العمران كعملية تراكمية لا تبدأ بالتصنيع أو بالكثافة، بل بالتحول الأنطولوجي في علاقة الجماعة بالإقليم. وبهذا المعنى، تُفهم الهرمية والتكامل الشبكي—وهما محوران أساسيان في النظرية الغربية—بوصفهما مراحل متقدمة ضمن قوس أطول من الترسّخ.

يؤدي هذا الترتيب الجديد إلى ثلاث نتائج مفهومية.

أولًا، يعيد صياغة الثنائية الريف–المدينة. فبدل أن يُفترض نمطان مستقران يختلفان في الكثافة أو الحجم، يُدرج نموذج الحركية بوصفه نظامًا إقليميًا متميزًا سابقًا على الاستقرار. وبهذا يتجاوز التحليل الثنائية الاختزالية التي طالما هيمنت على الأدبيات الحضرية.

ثانيًا، يعيد ترتيب السببية. فالتصنيع أو التوسع البنيوي ليسا نقطة البداية، بل عوامل تكثيف لبنية سبق تأسيسها عبر الترسّخ.

ثالثًا، يعزز القدرة المقارنة. إذ يتيح إدراج الحركية في التسلسل التحليلي دراسة أقاليم ذات خلفيات تاريخية مختلفة دون إخضاعها لنموذج أُنشئ انطلاقًا من سياقات أوروبية مستقرة منذ قرون.

العلاقة بين المنظورين، إذن، ليست علاقة تعارض، بل علاقة ترتيب تتابعي. فالنظرية الغربية تبقى قوية في تفسير الأنظمة العمرانية الناضجة، بينما يوضح الإطار الأنطولوجي المرحلة التي تبدأ عندها تلك القوة التفسيرية بالعمل. ومن خلال إدراج الحركية والترسّخ ضمن التحليل، يتسع الحقل المفاهيمي للنظرية الحضرية ليشمل مراحل كانت تُعدّ سابقًا خارج نطاقها.

وعليه، لا تُفهم المدينة بوصفها نقطة الانطلاق، بل بوصفها ذروة مسار تراكمي من الترسّخ والتميز والاتصال. ويستكمل القسم التالي هذا البناء النظري عبر تلخيص دلالاته العامة وإبراز إسهامه في إعادة تأسيس التفكير الحضري.

تُظهر هذه الدراسة أن فهم العمران يتطلب إعادة النظر في نقطة البداية التي ينطلق منها التحليل الحضري. فبدل البدء من المدينة المستقرة أو من النظام الهرمي المتشكل، يقترح هذا البحث العودة إلى المرحلة السابقة، أي إلى التحول من الحركية إلى الاستقرار بوصفه اللحظة التأسيسية في تشكل المجال العمراني.

وقد بيّن الإطار المقترح أن مسار التحول يمر بأربع مراحل مترابطة: الحركية، فالترسّخ المكاني، فالتميّز الهرمي، ثم التكامل الشبكي. ولا تمثل هذه المراحل قفزات منفصلة، بل حلقات متتابعة، بحيث تتيح كل مرحلة ظهور المرحلة التالية.

وفي ضوء هذا التسلسل، يمكن قراءة التحول الحضري السعودي قراءة أكثر تدرجًا. فقد أسهمت تجربة الهجر في تثبيت شبكة من العقد المكانية، مما أتاح لاحقًا تشكل نظام هرمي بين المراكز، ثم تطوره إلى نمط أكثر تكاملًا عبر الممرات الصناعية واللوجستية. وبهذا المعنى، لم يكن التصنيع نقطة البداية، بل مرحلة لاحقة في مسار سبق أن تأسس مكانيًا.

كما يتيح هذا الإطار تجاوز الثنائية التقليدية بين الريف والمدينة، عبر إدراج الحركية بوصفها مرحلة قائمة بذاتها في التنظيم المكاني. ومن خلال هذا الترتيب، يصبح بالإمكان تحليل التحولات الحضرية في السياقات العربية والخليجية دون حصرها في نماذج نشأت في بيئات مستقرة منذ قرون.

وعليه، فإن العمران لا يُفهم فقط بوصفه تجمعًا سكانيًا أو توسعًا عمرانيًا، بل بوصفه نتيجة لتحول تدريجي في علاقة المجتمع بالإقليم، يبدأ بالارتكاز المكاني، ثم يتطور إلى تنظيم هرمي، وينتهي إلى تكامل شبكي. ويُسهم هذا الطرح في إثراء الأدبيات الحضرية العربية عبر تقديم إطار تفسيري يجمع بين البعد النظري والقراءة التطبيقية.

الجدول 2 مقارنة خط الأساس الحضري الغربي مقابل نموذج التسلسل الهيكلي للإطار المقترح

النموذج الدلالي–الأنطولوجي (المقترح)	نظرية المدن الغربية (شبكة ⟶ الكلاسيكية)	البعد التحليلي
الإقليمية القائمة على التنقل كأساس	الاستيطان المستقر المفترض	الحالة الأساسية
الانتقال من التنقل إلى الاستقرار	التمييز داخل المستوطنات	المشكلة التأسيسية
التثبيت الأنطولوجي (الاستقرار الإقليمي)	التصنيع / تراكم رأس المال	الزناد الأساسي
النظام الإقليمي (شبكة ⟶ ⟶ التنقل ⟶ الاستيطان)	المدينة / العاصمة / المنطقة	الوحدة التحليلية الأساسية
التوحيد التسلسلي (التنقل ⟶ التثبيت ⟶ المركزية)	التمييز الثنائي (ريفي مقابل حضري)	الإطار الريفي–الحضري
المركزية المؤسسية التي تنشأ من التوحيد الطبقي	الكثافة، التباين والتخصص	معنى الحضرية
الظهور بعد التثبيت	معطى ضمن أنظمة الاستيطان	دور التسلسل الهرمي
قمة الترسيخ الأنطولوجي	المرحلة الحضرية المتقدمة	دور الشبكات
يبدأ قبل تشكيل المستوطنة	يبدأ بعد تشكيل المستوطنة	العمق التاريخي
السياقات الانتقالية والقائمة على التنقل	الأنظمة الحضرية الناضجة	القوة التفسيرية

المصدر: تلخيص مقارن للمؤلف (2026).

الدلالات المفهومية للنموذج التتابعي

يحمل المنظور التتابعي المقترح دلالات مفهومية تتجاوز مجرد إعادة ترتيب المراحل النظرية. فهو، أولًا، يتحدى التصنيفات الثنائية الصارمة بين الريف والحضر التي هيمنت طويلًا على الأدبيات الحضرية، إذ يكشف أن تلك الثنائية تُخفي أنماطًا مكانية قائمة بذاتها، وفي مقدمتها الإقليمية الحركية. فالحركية ليست درجة أدنى من التحضر، ولا تمثل غياب التنظيم، بل نظامًا مكانيًا مختلفًا في منطق اشتغاله.

ثانيًا، يعيد النموذج ترتيب العلاقة بين التزامن والتتابع. فالتكامل الشبكي المتقدم لا يُفهم بوصفه نتيجة مباشرة للتصنيع أو العولمة، بل بوصفه ذروة مسار تراكمي يبدأ بالترسّخ الإقليمي. ومن دون وجود عقد مستقرة ومتمايزة، لا يمكن للممرات البنيوية أن تعمل بكفاءة، ولا يمكن للشبكات أن تتماسك.

ثالثًا، يعزز هذا الطرح إمكانات التحليل الحضري المقارن، إذ يتيح إدراج الأقاليم التي اتسمت تاريخيًا بالحركية ضمن منطق تفسيري لا يفرض عليها نموذجًا استيطانيًا أوروبي المنشأ. فبدل مساءلة تلك الأقاليم بوصفها حالات "متأخرة" أو "ناقصة"، يُعاد فهمها ضمن تسلسل مختلف في نقطة بدايته.

وبذلك لا تُختزل الحضرية في الكثافة السكانية أو التخصص الوظيفي فحسب، بل تُفهم بوصفها تكاثفًا مؤسسيًا متعدد الطبقات عبر الزمن. فالانتقال من أنظمة مكانية سيّالة إلى مركزيات منظمة وممرات متكاملة يعكس تحولًا بنيويًا عميقًا، لا مجرد تسارع اقتصادي ظرفي. إن إدراك هذا التحول يوسع الأسس المفهومية للدراسات الحضرية، ويضع مسارات إقليمية متنوعة ضمن منطق تحليلي متماسك.

النطاق والحدود النظرية

يُقدَّم الإطار التتابعي في هذه الدراسة بوصفه نموذجًا مفهوميًا، لا صيغة تنبؤية حتمية. فهو لا يفترض خطية صارمة تنطبق على جميع السياقات التاريخية، ولا يدّعي أن مراحل الترسّخ والهرمية والتكامل تتكشف دائمًا بالتتابع نفسه أو بالسرعة ذاتها. فقد تتداخل المراحل في بعض الأقاليم، أو تتعرض لانتكاسات بفعل تحولات سياسية أو اقتصادية أو بيئية.

غير أن النموذج يقترح منطقًا بنيويًا عامًا: لا يمكن للهرمية المؤسسية أن تتجذر من دون ترسّخ عقدي، ولا يمكن للتكامل الشبكي المتقدم أن يعمل بكفاءة من دون تمايز هرمي سابق. ومن هذا المنظور، فإن الترسّخ يمثل شرطًا تأسيسيًا، لا مرحلة اختيارية.

كما أن الإطار لا يحمل أي تقييم معياري للحركية أو الاستقرار. فالحركية تُفهم بوصفها حالة مكانية لها منطقها الخاص، لا بوصفها مرتبة أدنى في سلم تطوري. وكذلك لا يُفسَّر الاستقرار بوصفه "تقدمًا حضاريًا"، بل بوصفه تحولًا في نمط العلاقة مع الإقليم يسمح بتراكم مؤسسي مختلف.

أما التطبيق التوضيحي للحالة السعودية، فيُستخدم هنا لإظهار اتساق النموذج، لا لتعميمه تجريبيًا على جميع السياقات. ولا تزال الحاجة قائمة إلى دراسات مقارنة إضافية لاختبار مدى صلاحية التسلسل المقترح في أقاليم ذات خلفيات تاريخية مختلفة.

اتجاهات للبحث المستقبلي

يفتح هذا الإطار التتابعي آفاقًا بحثية متعددة. فمن الممكن، أولًا، اختبار النموذج في سياقات تاريخية استقرت منذ قرون، لمعرفة ما إذا كان التكامل الشبكي الحديث فيها قد استند هو الآخر إلى مراحل ترسّخ وهرمية سابقة، وإن كانت قد طُمست بفعل تقادمها التاريخي.

ثانيًا، يمكن دراسة الحالات التي شهدت تسارعًا صناعيًا أو بنيويًا قبل اكتمال الترسّخ الإقليمي، لتقييم مدى استدامة التكامل الشبكي في ظل ضعف الارتكاز العقدي. وقد تكشف مثل هذه الحالات عن أن اختلال التتابع يؤدي إلى هشاشة في البنية الحضرية.

ثالثًا، يدعو الإطار إلى توسيع الحوار بين نظرية المدن، والجغرافيا التاريخية، والأنثروبولوجيا السياسية. ففهم أنظمة الحركية لا يزال محدودًا في الأدبيات التخطيطية السائدة، رغم أهميته في تفسير التحولات الإقليمية طويلة المدى.

وأخيرًا، يمكن توظيف النموذج في تحليل مناطق معاصرة تشهد تكاملًا بنيويًا سريعًا دون أن يكون الترسّخ متجذرًا بالقدر الكافي، مما يتيح تقييم مخاطر عدم التوازن بين المراحل.

تُظهر الدراسة أن تشكّل العمران لا يمكن تفسيره بوصفه نتيجة مباشرة لعوامل ديموغرافية أو اقتصادية فقط، بل باعتباره عملية بنيوية تتابعية تبدأ بتحول في نمط العلاقة بين المجتمع والإقليم. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص النتائج الرئيسة في النقاط الآتية:

النتائج

يمكن تلخص نتائج البحث بما يلي:

أولًا، تمثل الحركية نمطًا مكانيًا قائمًا بذاته، وليست مجرد مرحلة انتقالية "ما قبل حضرية". إذ يتسم هذا النمط بغياب الارتكاز العقدي، واعتماد التنظيم المكاني على المسارات والتداول بدلًا من التمركز، وهو ما يتوافق مع الطرح الذي يشير إلى أن الأنماط الحركية تمتلك منطقًا تنظيميًا مختلفًا، لا يقل تعقيدًا عن الأنماط المستقرة.

ثانيًا، يشكل الترسخ الإقليمي المفصل البنيوي الحاسم في مسار التحول العمراني، حيث يتحول الإقليم من مجال حركة إلى مجال ارتكاز، مما يتيح ظهور قابلية الإدارة، والتراكم البنيوي، وتشكّل الهوية المكانية. وتؤكد هذه النتيجة أن الاستقرار ليس نتيجة لاحقة للتحضر، بل شرط تأسيسي له.

ثالثًا، لا ينشأ التمايز الهرمي مباشرة من النمو الاقتصادي أو التصنيع، بل يتطور فوق قاعدة مكانية مستقرة. إذ يؤدي انتشار العقد الثابتة إلى ظهور فروق تدريجية في الحجم والوظيفة، مما ينتج نظامًا هرميًا من المركزيات المؤسسية، وهو ما يتقاطع جزئيًا مع تحليلات المركزية الحضرية في الأدبيات الكلاسيكية (Weber؛ Wirth)، مع اختلاف نقطة البداية.

رابعًا، يمثل التكامل الشبكي المرحلة المتقدمة في هذا التسلسل، حيث تنتقل العلاقة بين العقد من التنسيق الرأسي إلى الترابط الأفقي عبر الممرات والبنى التحتية، وهو ما يتسق مع مفهوم "مجتمع الشبكة" عند Castells، غير أنه في هذا النموذج يُفهم بوصفه نتيجة تراكمية لمرحلة سابقة من الترسخ والهرمية، لا نقطة انطلاق مستقلة.

خامسًا، توضح الحالة السعودية—وخاصة تجربة الهجر—أن التحول الحضري يمكن أن يبدأ من الترسخ المكاني قبل التصنيع، وأن بناء شبكة من المستوطنات المستقرة يمكن أن يشكل الأساس لظهور نظام هرمي ثم تكامل شبكي لاحق، وهو ما يختلف عن المسار الأوروبي الكلاسيكي الذي يبدأ بالتصنيع. ويتقاطع هذا المسار مع توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، خاصة فيما يتعلق بتطوير الممرات الصناعية واللوجستية، وتعزيز التكامل الإقليمي بين المراكز الحضرية.

وتكتسب نتائج هذه الدراسة أهميتها من كونها تعيد ترتيب العلاقة بين المراحل المختلفة لتشكل العمران، وتقدم تفسيرًا بديلًا للطرح السائد في النظرية الحضرية. فتتقاطع هذه النتائج جزئيًا مع ما طرحته السوسيولوجيا الحضرية الكلاسيكية، حيث ربطت أعمال Durkheim وWirth التمايز الحضري بتقسيم العمل والكثافة، إلا أن هذه الدراسة تختلف من حيث تحديدها للترسّخ الإقليمي بوصفه شرطًا سابقًا لهذا التمايز، وليس نتيجة له. كما تتقاطع النتائج مع الطروحات المعاصرة حول الشبكات الحضرية، كما في أعمال Castells، التي تفسر التكامل الشبكي بوصفه مرحلة متقدمة من التنظيم العمراني، غير أن النموذج المقترح يضيف بُعدًا تتابعيًا يفسر الشروط البنيوية التي تجعل هذا التكامل ممكنًا ابتداءً.

ويتمثل الإسهام الرئيس لهذه الدراسة في إعادة تعريف الحركية بوصفها نظامًا مكانيًا قائمًا، وإعادة تفسير الترسّخ الإقليمي بوصفه المفصل البنيوي الذي تنبني عليه بقية مراحل التحول العمراني، وهو ما يوسع نطاق التفسير في النظرية الحضرية.

مناقشة النتائج

تشير النتائج إلى أن النموذج التتابعي المقترح يعيد ترتيب العلاقة بين المراحل المختلفة لتشكل العمران، ويقدم تفسيرًا بديلًا للطرح السائد في النظرية الحضرية. فبدلًا من اعتبار التمايز الحضري أو التصنيع نقطة البداية، يُظهر هذا النموذج أن الترسخ الإقليمي يمثل الشرط البنيوي الذي تنبني عليه بقية التحولات.

ومن هذا المنظور، يمكن إعادة قراءة الإسهامات الكلاسيكية والمعاصرة ضمن قوس تحليلي أوسع. فالنظريات التي ركزت على الكثافة والتخصص (Durkheim؛ Wirth) تظل صالحة لتفسير مرحلة التمايز الهرمي، في حين أن المقاربات الشبكية (Castells؛ Scott) تفسر مرحلة التكامل المتقدم، لكنها لا تعالج المرحلة السابقة التي يتحول فيها الإقليم من الحركية إلى الارتكاز. وبالتالي، لا يتعارض النموذج المقترح مع هذه النظريات، بل يعيد تحديد مجال اشتغالها البنيوي.

كما تكشف الحالة السعودية أن التحول الحضري لا يتبع مسارًا واحدًا عالميًا، بل يمكن أن يتخذ أشكالًا متعددة تبعًا للخصائص التاريخية والإقليمية. فبدل أن يبدأ التحضر من التصنيع، يمكن أن ينشأ من إعادة تنظيم العلاقة بين السكان والإقليم، وهو ما يدعم الطروحات التي تدعو إلى تجاوز مركزية النموذج الغربي في تفسير التحولات الحضرية (Robinson, 2006).

وتدعم الحالة السعودية هذا الطرح، حيث تُظهر أن التحول الحضري يمكن أن ينشأ من الترسّخ المكاني قبل التصنيع، وهو ما يتسق مع الخصوصية التاريخية والإقليمية للتحضر في الخليج.

ومن ناحية أخرى، يتيح هذا النموذج إمكانات أوسع للتحليل المقارن، إذ يمكن تطبيقه على سياقات أخرى شهدت أنماطًا تاريخية من الحركية، مثل بعض مناطق إفريقيا أو آسيا الوسطى، حيث قد يكشف إدراج مرحلة الحركية عن مسارات تحول مختلفة عن النماذج التقليدية.

ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذا الإطار بوصفه نموذجًا مفاهيميًا، لا صيغة تفسيرية حتمية. إذ قد تتداخل المراحل في بعض السياقات، أو تتسارع بصورة غير متوازنة بفعل عوامل سياسية أو اقتصادية. كما أن غياب الاختبار الكمي المباشر يمثل أحد حدود الدراسة، مما يستدعي تطوير أبحاث مستقبلية تستخدم أدوات تحليلية متنوعة لاختبار مدى صلاحية النموذج في سياقات مختلفة.

ويتمثل الإسهام الرئيس لهذه الدراسة في إعادة تعريف الحركية بوصفها نظامًا مكانيًا قائمًا، وإعادة تفسير الترسّخ الإقليمي بوصفه المفصل البنيوي الذي تنبني عليه بقية مراحل التحول العمراني، وهو ما يوسع نطاق التفسير في النظرية الحضرية.

تكتسب النتائج دلالتها النظرية عند مقارنتها بالإسهامات السابقة في حقل النظرية الحضرية، إذ تكشف عن إعادة ترتيب جوهري لنقطة البداية التحليلية. ففي حين ركزت الأدبيات الكلاسيكية، كما في أعمال Max Weber وLouis Wirth، على تفسير التمايز المؤسسي داخل المدن القائمة، فإنها لم تعالج الشروط السابقة لنشوء هذه المركزيات. وتُظهر نتائج هذه الدراسة أن التمايز الهرمي ليس نقطة البداية، بل مرحلة لاحقة تسبقها عملية ترسخ مكاني تُعيد تشكيل العلاقة بين المجتمع والإقليم.

وبالمثل، فإن الطروحات المعاصرة حول الشبكات الحضرية، كما في أعمال Manuel Castells، تقدم تفسيرًا متقدمًا لمرحلة التكامل الشبكي، إلا أنها تنطلق من وجود عقد حضرية مستقرة مسبقًا. وفي هذا السياق، يختلف النموذج المقترح في هذه الدراسة من حيث كونه لا يبدأ من الشبكة، بل يفسر الشروط البنيوية التي تجعل الشبكة ممكنة أصلًا، من خلال إدراج مرحلتي الحركية والترسخ ضمن التسلسل التحليلي.

أما على مستوى الفكر الجغرافي، فإن ما طرحه جمال حمدان حول العلاقة العضوية بين الإنسان والمكان يجد امتدادًا في هذا البحث، إلا أن الإسهام الحالي يتجاوز الطرح الوصفي إلى بناء نموذج تتابعي يفسر هذه العلاقة ضمن مسار ديناميكي متدرج، بدل الاكتفاء بتأكيدها بوصفها خاصية بنيوية.

وتُظهر هذه المقارنة أن الإسهام الرئيس للدراسة لا يكمن في نقض الأدبيات القائمة، بل في إعادة تحديد موقعها داخل تسلسل بنيوي أشمل، حيث تصبح كل نظرية قادرة على تفسير مرحلة محددة من تشكل العمران، بدل أن تُعامل بوصفها تفسيرًا شاملاً لكامل العملية.

ومن هذا المنطلق، يتميز النموذج المقترح عن المحاولات النظرية السابقة في ثلاث نقاط رئيسة:

أولًا، أنه يعيد تعريف الحركية بوصفها نظامًا مكانيًا قائمًا، وليس حالة غياب.

ثانيًا، أنه يفسر الترسخ الإقليمي بوصفه لحظة تأسيسية، لا نتيجة لاحقة.

ثالثًا، أنه يربط بين المراحل المختلفة ضمن تسلسل تراكمي، بدل التعامل معها كنماذج منفصلة.

وبذلك، لا يقتصر إسهام البحث على تقديم تفسير بديل، بل يمتد إلى إعادة بناء الإطار التحليلي ذاته الذي تُفهم من خلاله التحولات الحضرية.

وفي هذا السياق، يمكن ربط النموذج التتابعي المقترح بتوجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، خاصة فيما يتعلق بتطوير المدن الذكية وتعزيز التكامل الإقليمي. إذ تعتمد هذه الرؤية على إنشاء ممرات اقتصادية ولوجستية مترابطة، وتطوير بنى تحتية رقمية تدعم الاتصال بين المراكز الحضرية، وهو ما يتسق مع مرحلة "التكامل الشبكي" في النموذج المقترح. كما تعكس مبادرات المدن الذكية—مثل نيوم ومشروعات البحر الأحمر—تحولًا نحو نمط عمراني يعتمد على الترابط الشبكي عالي الكفاءة، مما يعزز من صلاحية النموذج التفسيري في فهم التحولات الحضرية المعاصرة في المملكة.

مثال مقارن مصغّر: دولة الإمارات العربية المتحدة في السياق الخليج

يُقدّم المسار العمراني لدولة الإمارات العربية المتحدة حالةً مقارنةً بالغة الأهمية لاختبار القدرة التعميمية للنموذج التتابعي الأنطولوجي خارج نطاق الحالة السعودية. فعلى الرغم من التباين في الحجم والسرعة والمحفزات الاقتصادية، يُظهر المسار الإماراتي تسلسلاً بنيوياً مشابهاً يمرّ عبر مراحل النموذج الأربع، وإن اتسم بخصائص سياقية مميزة ترتبط بنموذج الدولة التنموية ريعية المصدر.

مرحلة الحركية :قبل اكتشاف النفط، كانت منطقة الإمارات موطناً لجماعات قبلية شبه رحلية تتنقل موسمياً بين البر والبحر وفق دورات الرعي وصيد اللؤلؤ والتجارة. وتُوثّق فراوكه هيرد-بي أن قبائل المنطقة، ومنها بنو ياس والمناصير والظواهر، اتسمت بـ"التعدد الوظيفي"، إذ كان الفرد الواحد يجمع بين الرعي والغوص وقطع المسافات التجارية الطويلة، مما يجعل النظام المكاني السائد آنذاك نموذجاً نقياً للنظام الحركي.(Heard-Bey, 1996)

مرحلة الترسّخ الإقليمي :مثّلت واحات العين وليوا وبعض المستوطنات الساحلية كدبي وأبوظبي النواةَ البنيوية الأولى لمرحلة الترسّخ. وتكشف الشواهد الأثرية أن التجمعات البشرية في منطقة العين نشأت منذ العصر البرونزي حول منابع المياه الجوفية وأنظمة الأفلاج، مما أرسى نمطاً مبكراً من الاستقرار المرتكز .(Environmental Atlas of Abu Dhabi, 2023) وتُشير المصادر إلى أن الأسرة الحاكمة في أبوظبي انتقلت من واحة ليوا إلى شاطئ أبوظبي عام 1793 في لحظة تجسّد الانتقال من النمط الحركي إلى النمط المرتكز.(Heard-Bey, 1996)

مرحلة التمايز الهرمي :أفضى تراكم العائدات النفطية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته إلى ظهور نظام هرمي واضح؛ إذ تصدّرت أبوظبي ودبي بوصفهما مركزَي ثقل، بينما انتظمت الإمارات الأخرى في مراتب دون المستوى الوطني، مع تخصص وظيفي بين الإمارات: دبي للتجارة واللوجستيات، وأبوظبي للحوكمة والطاقة.(Elsheshtawy, 2010)

مرحلة التكامل الشبكي :تجلّت ذروة التكامل الشبكي في شبكة الاتحاد للقطارات (إتحاد ريل) المكتملة عام 2023، الممتدة على نحو 900 كيلومتر من منفذ غويفات حتى ميناء الفجيرة، مربوطةً أربعة موانئ رئيسية وسبع مناطق لوجستية .(Etihad Rail, 2023) كما أعلن عام 2025 عن ممر جمركي جديد يربط ميناء خليفة بمحطات الفجيرة(AD Ports Group, 2025) ، في تجسيد صريح للتكامل الشبكي بين العقد الحضرية.

الدلالة التحليلية :تُظهر الحالة الإماراتية أن النموذج التتابعي الأنطولوجي يمتلك قدرةً وصفية تتخطى السياق السعودي إلى سياقات خليجية أخرى. غير أن ثمة فارقاً بنيوياً جوهرياً ينبغي الإقرار به: ففي الحالة الإماراتية، كانت سرعة التحول استثنائية إذ انتقلت

الإمارات من مرحلة الترسّخ إلى التكامل الشبكي في غضون خمسة عقود فحسب (1960–2023)، مستندةً إلى ثروة نفطية هائلة ونموذج دولة تنموية ريعية. ويُذكّرنا هذا الاختلاف بضرورة التفريق بين "التسلسل الأنطولوجي" —وهو ما يؤطّره النموذج المقترح— و"السرعة التاريخية" التي تظل رهينةً بالسياق الاقتصادي والسياسي المحلي. وبهذا المعنى، يغدو المثال الإماراتي داعماً للنموذج بدلاً من أن يتحداه، إذ يُثبت أن التسلسل البنيوي يعمل حتى في ظل محفزات مختلفة وسرعات متباينة، مما يدعم العمومية الجزئية للإطار المفاهيمي المقترح دون ادعاء الشمولية الكاملة.(Robinson, 2006)

الخاتمة

تسعى هذه الدراسة إلى إعادة النظر في الأسس التي تنطلق منها النظرية الحضرية، من خلال مساءلة افتراض الاستقرار بوصفه نقطة بداية للتحليل، واقتراح إطار تفسيري بديل يعيد ترتيب العلاقة بين المراحل المختلفة لتشكل العمران. وقد أظهرت نتائج التحليل أن الحركية لا تمثل غيابًا للنظام، بل تشكل نمطًا مكانيًا قائمًا بذاته، وأن التحول نحو الترسخ الإقليمي يمثل المفصل البنيوي الذي تنبني عليه بقية التحولات الحضرية.

وفي هذا السياق، قدم البحث نموذجًا تتابعيًا يفسر تشكل العمران بوصفه عملية تمر بأربع مراحل مترابطة: الحركية، فالترسخ الإقليمي، فالتميّز الهرمي، ثم التكامل الشبكي. ويُسهم هذا النموذج في إعادة تموضع الحركية من هامش تفسيري إلى نقطة بداية تحليلية، كما يعيد تفسير الاستقرار بوصفه شرطًا تأسيسيًا، لا نتيجة لاحقة.

كما بيّن التطبيق على الحالة السعودية—من خلال تجربة الهجر—أن التحول الحضري يمكن أن يتخذ مسارات مختلفة عن النماذج الصناعية التقليدية، حيث يسبق الترسخ المكاني في بعض السياقات عمليات التصنيع والتكامل الشبكي. ويعزز ذلك الحاجة إلى تطوير نماذج تفسيرية أكثر مرونة، قادرة على استيعاب التنوع في المسارات الحضرية.

وعلى المستوى النظري، يسهم هذا البحث في توسيع نطاق التحليل الحضري من خلال إدراج مرحلة كانت مهمشة في الأدبيات، وإعادة بناء العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ والعمران ضمن تسلسل بنيوي متدرج. أما على المستوى التطبيقي، فيفتح النموذج المقترح آفاقًا لفهم التحولات الحضرية في المناطق التي لا تنطبق عليها المسارات الغربية التقليدية، خاصة في العالم العربي والخليج. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن هذا النموذج يظل إطارًا مفاهيميًا، وقد تختلف درجة تحقق مراحله أو تداخلها باختلاف السياقات التاريخية والإقليمية، مما يستدعي دراسات مستقبلية لاختباره باستخدام أدوات تحليلية كمية. وبذلك يُسهم هذا الطرح في فتح أفق جديد لدراسة التحولات الحضرية بوصفها عمليات تتابعية، لا أحداثًا منفصلة، مما يعزز إمكانات تطوير النظرية الحضرية في سياقات تاريخية وجغرافية متنوعة.

التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. تطوير دراسات كمية لاحقة لاختبار النموذج التتابعي المقترح باستخدام بيانات مكانية وإحصائية، خاصة في السياقات التي شهدت انتقالًا من الحركية إلى الاستقرار.
2. تطبيق النموذج في دراسات مقارنة تشمل مناطق ذات خلفيات حركية، مثل بعض مناطق إفريقيا وآسيا الوسطى، لتقييم مدى عموميته التفسيرية.
3. إعادة قراءة التحولات الحضرية في الخليج في ضوء النموذج المقترح، خاصة فيما يتعلق بدور الممرات اللوجستية والبنية التحتية في تشكيل الشبكات الحضرية
4. توظيف النموذج في التخطيط الحضري المعاصر لفهم ديناميات التوسع العمراني خارج الأطر التقليدية، لا سيما في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

إفصاح تعارض المصالح

يقر الباحث بعدم وجود أي تعارض مصالح قد يؤثر على موضوعية البحث أو نتائجه.

مصادر التمويل

لم يتلق هذا البحث أي تمويل من جهات عامة أو خاصة أو غير ربحية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- حمدان، جمال. (1980). شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان. القاهرة: عالم الكتب.

- الخريف، رشود. (2014). التحضر في المملكة العربية السعودية: الاتجاهات والخصائص. الرياض: جامعة الملك سعود
- الخريف، رشود. (2018). النظام الحضري السعودي والتحولات الديموغرافية المعاصرة. مجلة جامعة الملك سعود – الآداب، 30(2)، 15–38
- الجابري، نزهة. (2012). التحولات الحضرية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجارالله، أحمد جارالله. (2003). الملك عبد العزيز والهجر: جذور النظام الحضري السعودي المعاصر. ندوة التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض
- الجارالله، أحمد جارالله، والقحطاني، هند عبد الهادي. (2014). التوثيق الرقمي للنمو الحضري في المملكة العربية السعودية بين 1902–2010. جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
- المنيس، وليد. (2016). التحضر في دول الخليج العربي: قراءة في التحولات المكانية والديموغرافية. الكويت: جامعة الكويت
- وزارة الشؤون البلدية والإسكان. (2023). تقرير التحضر في المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2022). تقرير رؤية السعودية 2030.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alawadi, K. (2022). Urban sustainability transitions in Gulf cities. Journal of Urban Affairs, 44(8), 1203–1221. https://doi.org/10.1080/07352166.2021.1939273
- Aldegheishem, A. (2023). Assessing the progress of smart cities in Saudi Arabia: Opportunities and challenges. Sustainable Cities and Society, 89, 104353. https://doi.org/10.1016/j.scs.2022.104353
- Almulhim, A. I. (2024). Urban planning-led development in Saudi Arabia: Drivers and sustainability challenges. Land Use Policy, 137, 107050. https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2024.107050
- Brenner, N. (2004). New state spaces: Urban governance and the rescaling of statehood. Oxford University Press. Castells, M. (1996). The rise of the network society. Blackwell.
- Durkheim, É. (1997). The division of labor in society. Free Press. (Original work published 1893)
- Lefebvre, H. (2003). The urban revolution. University of Minnesota Press. (Original work published 1970)
- McFarlane, C. (2010). The comparative city. International Journal of Urban and Regional Research, 34(4), 725–742.
- Neuman, M. (2005). The compact city fallacy. Journal of Planning Education and Research, 25(1), 11–26.
- Robinson, J. (2006). Ordinary cities: Between modernity and development. Routledge.
- Scott, A. J. (2001). Global city-regions: Trends, theory, policy. Oxford University Press.
- Soja, E. W. (2000). Postmetropolis: Critical studies of cities and regions. Blackwell.
- UN-Habitat. (2023). World Cities Report 2023
- Elsheshtawy, Y. (2010). *Dubai: Behind an Urban Spectacle*. Routledge.
- Environmental Atlas of Abu Dhabi Emirate. (2023). *Oasis Settlements: The Bronze Age.* Environment Agency – Abu Dhabi. Retrieved from https://www.environmentalatlas.ae/humanJourney/oasisSettlements
- Etihad Rail. (2023). *Network: Construction on the UAE Network is Complete.* Retrieved from https://www.etihadrail.ae/en/network
- Heard-Bey, F. (1996). *From Trucial States to United Arab Emirates: A society in transition* (2nd ed.). Longman. https://unhabitat.org/wcr/
- Urry, J. (2007). Mobilities. Polity Press.
- Sheller, M., & Urry, J. (2006). The new mobilities paradigm. Environment and Planning A, 38(2), 207–226.
- Weber, M. (1978). The city. Free Press.
- Wirth, L. (1938). Urbanism as a way of life. American Journal of Sociology, 44(1), 1–24.
- Jebel Ali Free Zone Authority – JAFZA. (2024). *What is the Dubai Logistics Corridor.* Retrieved from https://www.jafza.ae/resource-centre/guides/what-is-the-dubai-logistics-corridor/
- D Ports Group. (2025, October 1). *New Customs Corridor to Connect Khalifa Port and Fujairah Terminals.* Retrieved,from https://www.adports.ae/new-customs-corridor-to-connect-khalifa-port-and-fujairah-terminals/